

**الشاهد القرآني على عصمة الإمام علي عليه السلام في كتاب كشف
اليقين في فضائل أمير المؤمنين للعلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)
- دراسة تفسيرية -**

الباحث

قاسم حسن نعمة الياسري

7773777qhqh@gmail.com

الأستاذ الدكتور

حسن كاظم اسد الخفاجي

جامعة الكوفة - كلية التربية الاساسية

The Qur'anic witness to the infallibility of Imam
Ali (a) In the book Uncovering Certainty in the Virtues
of the Commande of the Faithful Allama Al-Hilli (died
726 AH) has an - explanatory study -

Researcher

Qassem Hassan Nima Al-Yasiri

Prof. Dr.

Hassan Kazem Asad Al-Khafaji

University of Kufa - College of Basic Education

Abstract:-

Infallibility for Muslims means security and special protection, and it is the infallibility of the prophets and imams (peace be upon them) from falling into guilt and error, and this position is one of the most important conditions of prophecy and imams.

The importance of this research comes from the close and deep connection between prophecy and the Imamate; Because the imam is the extension of the prophethood and the complement to the message, and infallibility is one of the conditions of the imam, and to prove it is to prove and clarify who the imam is after the Messenger of God (may God bless him and his family).

The problem of the research lies in explaining the ability of Allama al-Hilli, may God be pleased with him, in employing the Qur'anic witness to prove the infallibility of Imam Ali (peace be upon him).

Among the most important results of the research that have been reached in revealing certainty:

1. Infallibility is a basic condition for the Imam and the Caliph, and no one is valid before him without him.
2. Proving the infallibility of Imam Ali (peace be upon him) through the Quranic verses.
3. Illegality of anyone who claimed or held the position of caliphate; to lose the infallibility condition.
4. Infallibility is only for the Prophet (may God bless him and his family) and Ahl al-Bayt (peace be upon them).
5. Infallibility and Imamate are among the matters that are appointed by God Almighty only.

Keywords: witness, infallibility, Imam. Virtues, Imeer Almomenen, certainty, Brand.

الملخص:-

إن العصمة عند المسلمين تعني امانا وحفظا خاصا، وهي عصمة الانبياء والائمة عليهم السلام من الوقوع في الذنب والخطأ، وهذا المقام من اهم شروط النبوة والإمامة^(١).

إن أهمية هذا البحث تأتي من الصلة الوثيقة والترابط العميق بين النبوة والإمامة؛ لأن الإمامة هي امتداد النبوة والمكملة للرسالة، والعصمة شرط من شروط الإمام وإن اثباتها هو اثبات وبيان من هو الإمام بعد رسول الله ﷺ.

وتكمن مشكلة البحث في بيان قدرة العلامة الحلي رضوان الله عليه في توظيف الشاهد القرآني لأثبت عصمة الإمام علي عليه السلام.

وان من أهم نتائج البحث التي تم الوصول اليها في كشف اليقين:

١. ان العصمة شرط اساسي في الإمام والخليفة ولا تصح امامه احد بدوناه.
 ٢. ثبوت عصمة الإمام علي عليه السلام وذلك من خلال الآيات القرآنية.
 ٣. عدم شرعية كل من ادعى أو شغل منصب الخلافة؛ لفقدهم شرط العصمة.
 ٤. العصمة خاصه فقط بالنبي ﷺ وأهل البيت عليهم السلام.
 ٥. ان العصمة والإمامة من الامور التي يتم تعيينها من قبل الله عز وجل فقط.
- الكلمات المفتاحية:** الشاهد، العصمة، الإمام، فضائل، أمير المؤمنين، اليقين، العلامة.

المقدمة :-

تنبثق مسألة العصمة، حيث تنظر الشيعة إلى الإمام في هذه المواقع، حافظا للشريعة، قيما عليها، وانه مرجع الامه في معرفة الإسلام، فإنها تقول بعصمته، كما تقول بعصمة النبي صلى الله عليه وآله الاكرمين، ليس هناك من يثير الشبهات ضد عصمة النبي صلى الله عليه وآله اجمعين، وهذا من الامور الواضحة جدا، فالذي يتقن صدوره عن النبي المصطفى صلى الله عليه وآله الاخير لا يخامرنا فيه شك، ولا نتحمل فيه الاشتباه، بل نجزم بصحته؛ لأن من يبعثه الله تعالى هاديا للناس في حال كونهم بحاجة للهداية الالهية لا يجوز عليه الخطأ أو المعصية^(٢). من مسألة العصمة ينقاد الاستدلال إلى التنصيب حيث يجري التسلسل الكلامي للقضية التي تبدء من الله تعالى على المتوال التالي: الإمامة لطف من قبل الله تعالى واللفظ واجب، ومادام هذا اللطف غير ممكن من دون العصمة، فيجب ان يكون الإمام معصوما إذا، وللسبب ذاته يجب ان يكون منصوبا عليه؛ لان العصمة كموضوع لا تشخص من قبل الناس، فكما لا يناط امر تشخيص النبي ومعرفته بالناس، بل الله الذي يعين النبي على نبينا واله الصلات والسلام ويعرفونه من خلال الدلائل والاشارات والمعجزات، فكذلك لا شأن للناس بتشخيص الإمام ونصبه، بل يجب ان يعين من قبل الله تعالى ايضا، مع فارق بينه وبين النبي ان النبي يجب ان يصير معروفا للناس عن طريق الاثار والمعجزات ولا شأن لبشر اخر في النبوة، بعكس الإمامة التي تعرف من خلال بشر؛ هو النبي على نبينا واله الصلاة والسلام، عند هذا ينطلق الدليل نحو التنصيب حيث ان الإمامة يجب ان تكون بنص من النبي الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى^(٣).

وقد ذكر الخواجة نصير الدين الطوسي هذان الخصلتان في الإمام علي عليه السلام - التنصيب والعصمة - قال: (وامتناع التسلسل يوجب عصمته ولا نه حافظ للشرع ولوجوب الانكار عليه لو قدم على المعصية فيضاد امر الطاعة ويفوت الغرض من نصبه ولا نخطا ط درجته عن اقل العوام) وعنده - الخواجة نصير الدين الطوسي - العصمة تقتضي النص وسيرته عليه السلام^(٤).

المطلب الأول

مفهوم العصمة

العصمة لغة:

العصمة في كلام العرب المنع، وعصمة الله عبده ان يعصمه مما يوبقه عضمه يعصمه عصما منعه ووقاه. العصمة المنعة والعاصم المانع الحامي والاعتصام الإمساك بالشيء^(٥).

وفي تاج العروس: العصمة بالكسر المنع، هذا اصل معنى اللغة ويقال اصل العصمة الربط ثم صارت بمعنى المنع وعصمة الله عبدة ان يعصمه مما يوبقه، عصمه يعصمه عصما منعه ووقاه^(٦). وفي التنزيل قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِيكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(٧) ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٨).

العصمة اصطلاحاً:

العصمة من الله تعالى لحججه، هي التوفيق واللفظ والاعتصام من الحجج بها عن الذنوب والغلط في دين الله تعالى، والعصمة تفضيل من الله تعالى على من علم انه يتمسك بعصمته، والاعتصام فعل المعتصم، وليست العصمة مانعه من القدرة على القبيح ولا مضطرة للمعصوم إلى الحسن ولا ملجئه له اليه؛ بل هي الشيء الذي يعلم الله تعالى أنه إذا فعله بعبد من عبده لم يؤثر معه معصيته له، وليس كل الخلق يعلم هذا من حاله؛ بل المعلوم منهم ذلك هم الصفوة والاخيار^(٩). ﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَاكُمْ عَلَىٰ بَاطِنِ الْأَعْيُنِ﴾^(١٠) ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ﴾^(١١).

وذكر الخواجة نصير الدين الطوسي: ان العصمة امر خفي لا يعلمها الا الله تعالى فيجب ان يكون نصبه من قبله تعالى لأنه العالم بالشرط دون غيره^(١٢).

وقد تبين من خلال ما تقدم من تعاريف للعصمة انها من الامور الخفية التي لا يعلمها الا الله تعالى وانه سبحانه هو العالم بالشروط والخفايا فاخياره وتحديد حصره من قبل الله تعالى. وان من يختاره الله تعالى وجبت طاعته واتباعه والافتداء به؛ باعتبار الشخص المنجى من الهلاك والمنقذ الذي يوصلنا إلى ما فيه خلاصنا. إذا فلا بد من ان يكون الإمام

معصوما وان هذه العصمة المانعة من الهلاك والتي بها تتحقق الاهداف المرجوة منها، فهي من الشروط الاساسية في الإمامة، ولو كان تحديد العصمة من قبل البشر لفسد الامر، فكيف يشخص العصمة من هو جاهل بها بل من يصدر من الغلط ولا يمكن الوصول لمعرفةها لا نها متعلقة بخفايا الامور وسرائر النفوس التي لا يزيكها إلى الله تعالى. فمسألة العصمة واختيار المعصوم هي من قبل الله تعالى وحده عن طرق الوحي إلى الرسول ﷺ ومن ثم إلى المعصوم الذي هو بدوره يرشد إلى المعصوم من بعده والإمام. هذا فيما يخص العصمة وتعريفها وفي المطلب التالي يكون في وجوب عصمة الإمام وانها من الشروط الإسلام.

المطلب الثاني

وجوب عصمة الإمام

من الصفات التي ينبغي ان يكون الإمام عليها العصمة: وهي امتناعه عن المعصية مع تمكنه منها ولا يمتنع منها لعدم تمكنه. ويجب ان يكون الإمام موصوفا بها لوجهين:

الوجه الاول: انه لو كان غير معصوم لكان محتاجا اما إلى نفسه أو إلى امام اخر فيدور أو يتسلسل، وهما محالان. وذلك لوجود العلة المحوجة الية فيه. فأقيل: اولاً: المعصوم لا يخلو اما ان يقدر على المعصية أو لا يقدر، فان كان يقدر فلا يخاو اما ان يكون وقوعها منه أو لا يمكن وقوعها منه. فان امكن فهو كسائر المكلفين في الحقيقة من غير امتياز. فان لم يكن فقدرته علا ما لا يمكن وقوعه لا يكون قدرة. وان لم يقدر فهو مجبور وليس بذلك بشرف له. وثانياً: إذا جاز ان يمتنع وقوع المعصية من شخص من المكلفين لفعل الله ولا يضر ذلك قدرته وتمكينه من الطرفين. فالواجب ان يجعل جميع المكلفين كذلك إذا كان الغرض من وجودهم ايصال الثواب اليهم دون وقوع المعصية منهم وعاقبهم عليها. وثالثاً: لم لا يجوز ان يكون الانتهاء في الاحتياج إلى النبي والقرآن وينقطع التسلسل. اجبنا عن الاول: انه يقدر عليها ولكن لا يقع مقدوره منه لعدم خلوص داعية اليها كما يقول في امتناع وقوع القبائح من الحكيم تعالى، وكما يقول في عصمة الانبياء (عليهم الصلاة والسلام)، فان القدرة على ما لا يمكن وقوعه لاعتبار شيء غير ذاته لا يستنكر، انما يستنكر القدرة على ما لا يمكن وقوعه لذاته. وعن الثاني: انا لا نقول ان الحكيم سبحانه جعل شخصا واحداً بفعله معصوماً من غير استحقاق من لذلك، بل نقول: كل من يستحق اللطاف الخاصة التي هي

العصمة بكسبه، فهو سبحانه يخصه بها. ثم الإمام يجب ان يكون من تلك الطائفة فالمكلفون بأسرهم لو استحقوا بكسبهم تلك الالطاف الخاصة لكانوا كلهم معصومين. فظهر ان الخلل في عدم عصمتهم راجع اليهم، لا اليه تعالى^(١٣).

وعن الثالث: ان نسبة غير المعصومين إلى النبي أو إلى القرآن نسبة واحدة. فلو جاز ان يكون النبي الموجود في زمان سابق والقرآن مغنيا لمكلف مع جواز الخطأ منه عن الإمام، لجاز في الجميع مثل ذلك. وحينئذ لا يجب احتياجهم جميعا إلى الإمام. وقد سبق فساد اللازم فظهر فساد الملزوم^(١٤).

وقد جاء في شرح ذلك في كشف المراد في مسألة ان الإمام يجب ان يكون معصوما: ذهبت الإمامية والاسماعيلية إلى ان الإمام يجب ان يكون معصوما وخالف فيه جميع الفرق والدليل على ذلك وجوه.

الوجه الأول: ان الإمام لو لم يكن معصوما لزم التسلسل والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان المقتضى لوجوب نصب الإمام هو تجويز الخطأ على الرعية فلو كان هذا المقتضى ثابتا في حق الإمام وجب ان يكون له إمام اخر ويتسلسل أو ينتهي إلى إمام لا يجوز عليه الخطأ فيكون هو الإمام الاصلي.

الوجه الثاني: ان الإمام حافظ للشرع فيجب ان يكون معصوما امام المقدمة الاولى فلأن الحافظ للشرع ليس هو الكتاب لعدم احاطته بجميع الاحكام التفصيلية ولا السنه لذلك ايضا ولا اجماع الامه لأن كل واحد منهم على تقدير عدم المعصوم فيهم يجوز عليه الخطأ فالجموع كذلك وأن اجماعهم ليس لدلاله وإلا لاشتهرت والأماره إذا تمتع اتفاق الناس في سائر البقاع على الامارة الواحدة كما يعلم بالضرورة عدم اتفاقهم على اكل طعام معين في وقت واحد ولا الهما فيكون باطلا ولا للقياس لبطلان القول به على ما ظهر في اصول الفقه وعلى تقدير تسليمه فليس بحافظ للشرع بالأجماع ولا للبراءة الاصلية لأنه لوجوب المصير اليها لما وجب بعثه الانبياء وللإجماع على عدم حفظها للشرع فلم يبق إلا الإمام فلو جاز الخطأ عليه لم يبق وثوق بما تعبدنا الله تعالى به وما كلفناه ذلك يناقض الغرض من التكليف وهو الانقياد إلى مراد الله تعالى^(١٥).

الوجه الثالث: انه لو وقع منه الخطأ لوجب الانكار عليه وذلك يضاد امر الطاعة له ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (١٦).

الوجه الرابع: انه لو وقع منه المعصية لزم نقض الغرض من نصب الإمام والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الغرض من امامته انقياد الأمة له وامثال اوامره واتباعه فيما يفعله فلو وقعت المعصية منه لم يجب شيء من ذلك وهو مناف لنصبه. **الوجه الخامس:** انه لو وقع منه المعصية لزم ان يكون اقل درجة من العوام لأن عقله اشد ومعرفته بالله سبحانه وتعالى وعقابه وثوابه اكثر فلو وقع منه المعصية كان اقل حالا من الرعية وكل ذلك باطل قطعاً، و اختلف القائلون بالعصمة في ان المعصوم هل يتمكن من فعل المعصية ام لا؟ فذهب قوم منهم إلى عدم تمكنه من ذلك وذهب اخرون إلى تمكنه منها (١٧).

اما الاولون فمنهم من قال ان المعصوم مختص في بدنه أو نفسه بخاصة تقتضي امتناع اقامه على المعصية ومنهم من قال ان العصمة هو القدرة على الطاعة وعدم القدرة على المعصية وهو قول ابي الحسن البصري. **واما الاخرون** الذين لم يسلبوا القدرة منهم من فسرها بأنه الامر الذي يفعله الله تعالى بالعبد من اللطاف المقربة إلى الطاعات التي يعلم معها انه لا يقدم على المعصية بشرط ان لا ينتهي ذلك الامر إلى الالقاء، ومنهم من فسرها بأنها ملكة نفسانية لا يصدر عن صاحبها معها المعاصي، واخرون قالوا ان العصمة لطف يفعله الله تعالى بصاحبه لا يكون معه داع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية واسباب هذا اللطف امور اربعة: احدها ان يكون لنفسه أو لبدنه خاصه تقتضي ملكه مانعه من الفجور وهذه الملكة مغايره للفعل. الثاني ان يجعل له علم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات. الثالث: تأكيد هذا المعلوم بتتابع الوحي والالهام من الله تعالى. الرابع مؤاخذه على ترك الاولى بحيث يعلم انه لا يترك مهملاً بل يضيق عليه الامر في غير الواجب من الامور الحسنه فإذا اجتمعت هذه الامور كان الإنسان معصوما والمصنف رضي الله عنه اختار المذهب الثاني وهو ان العصمة لا تنافي القدرة بل المعصوم قادر على فعل المعصية وإلا لما استحق المدح على ترك المعصية ولا الثواب ولبطل الثواب والعقاب في حقه فكان خارجاً عن التكليف وذلك باطل بالأجماع والنقل (١٨) ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾ (١٩). ويذهب الباحث مع قول الخواجة نصير الدين الطوسي فيما ذهب اليه الاخرون من عدم سلب

القدرة وهو الاصح والاقرب إلى العقل والمنطق. فبعد اتضاح وبيان العصمة ووجوبها وانها من الشروط الاساسية في الإمامة، يذهب الباحث في المطلب التالي إلى ذكر الآيات والنصوص القرآنية على عصمة ال بيت النبي (عليهم افضل الصلاة واتم التسليم)، وما جاء من تفسير لهذه الآيات المباركة.

المطلب الثالث

نص العصمة (الاحزاب ٣٣، النساء ٥٩، الاعراف ٤٤، الانبياء ١٠١-١٠٢)

الآيات الشاهد:

أولاً: سورة الاحزاب (الآية ٣٣)

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾

ثانياً: سورة النساء (الآية ٥٩)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾.

ثالثاً: سورة الانبياء (الآية ١٠١-١٠٢)

﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ * لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَكَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾.

رابعاً: سورة الاعراف (الآية ٤٤)

﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذْنُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾.

استشهد العلامة الحلي في كتابه الشاهد القرآني في فضائل امير المؤمنين عليه السلام في هذه الآية في مبحث خبر المناشدة وهو ان الإمام علي عليه السلام يخاطبهم - يوم الشورى - بقوله: لاحتجن عليكم بما لا يستطيع عريكم ولا عجميكم بغير ذلك ومن ضمن ما احتج به، فأشددكم بالله هل فيكم احد أنزل الله فيه ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ

وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ غيري؟ قالوا لا. وقد اجمعت كتب التفسير على ان آية التطهير نزلت بحق اهل البيت عليه السلام وبهذا اشار الإمام علي عليه السلام إلى عصمته وانه احق بالخلافة والإمامة التي هي تنصيب من الله تعالى. وايضا ذكر العلامة هذه الآية كشاهد في مبحث ما ورد عن طريق الجمهور انها نزلت في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليه السلام^(٢٠). وليس العلامة وحده من استشهد في هذه الآية المباركة، فقد ذكر المفسرون في كتبهم ذلك.

أولاً: سورة الاحزاب (الآية ٣٣): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

تفسير الطبري (ت ٨٣١٠هـ):

جاء في تفسير الطبري قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فهم اهل بيت طهرهم الله تعالى من السوء وخصهم برحمته والمتعين في هذه الآية هم رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليه السلام وان هذه الآية نزلت في حقهم، والرجس ها هنا الشيطان، وسوى ذلك من الرجس الشر^(٢١). وهذه دلالة واضحة على عصمتهم عليه السلام.

الثاني في تفسير القرآن للطوسي (ت ٤٦٠هـ): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ روي^(٢٢) ابو سعيد الخدري وانس بن مالك وعائشة وام سلمة ووائل بن الاسقع ان الآية نزلت في النبي وعلي وفاطمة والحسن والحسين (صلوات الله عليهم) واهل البيت نصب على النداء أو على المدح. عن ام سلمة انها قالت: ان النبي ﷺ كان في بيتي فاستدعى عليا وفاطمة والحسن والحسين وجللهم بعباءة خيريته ثم قال: اللهم هؤلاء اهل بيتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، فانزل الله تعالى قوله ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فقالت ام سلمة قلت: يا رسول الله هل انا من اهل بيتك؟ فقال: لا، ولكنك إلى خير. واستدل اصحابنا بهذه الآية على ان في جملة اهل البيت معصوما لا يجوز عليه الغلط وان اجماعهم لا يكون الا صوابا بأن قالوا ليس يخلو اراده الله لأذهاب الرجس عن اهل البيت من ان يكون هو ما اراد منهم من فعل الطاعات واجتناب

المعاصي أو يكون عبارته عن انه اذهب عنهم الرجس بأن فعل لهم لطفًا اختاروا عنده الامتناع من القبائح، والاول لا يجوز ان يكون مرادًا؛ لان هذه الإرادة (٢٣).

حاصله مع جميع المكلفين، فلا اختصاص لأهل البيت في ذلك ولا خلاف ان الله تعالى خص بهذه الآية.

أهل البيت بأمر لم يشركهم فيه غيرهم فكيف يحمل على ما يبطل هذا التخصيص ويخرج الآية من ان يكون لهم فيها فضيلة ومزية على غيرهم؟ على ان لفظة (إنمًا) تجري مجرى ليس كما يدل ذلك عن جماعه من اهل اللغة كالزجاج وغيره، فيكون تلخيص الكلام (ليس يريد الله الا اذهاب الرجس على هذا الحد عن اهل البيت) فدل ذلك على ان اذهاب الرجس قد حصل فيهم وذلك يدل على عصمتهم واذا ثبتت عصمتهم ثبت ما اردناه. وان قول عكرمة هي في ازواج النبي خاصه، وهذا غلط لأنه لو كانت الآية فيهن خاصه لكنى عنهن بكناية المؤنث كما فعل في جميع ما تقدم من الآيات نحو قوله تعالى ﴿وَقَرْنِي فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فذكر جميع ذلك بكناية المؤنث، فكان يجب ان يقول انما يريد الله ليذهب عنكن الرجس اهل البيت ويظهركن، فلما كنا بكناية المذكر دل على ان النساء لا مدخل لهن فيها (٢٤). ومن الدلائل ان آية التطهير خاصة بمحمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين (عليهم الصلاة والسلام) حديث الثقلين قال رسول الله ﷺ: (اني تارك فيكم الثقلين ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وانهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض) (٢٥).

وقد اتضح من خلال التفاسير خصوص هذه الآية الكريمة بأهل البيت عليه السلام وباتفاق المفسرين وقد وافق المفسرون ما جاء به العلامة الحلي رضوان الله عليه من شاهد على عصمتهم وبشوت عصمتهم ثبت الإمامة.

ثانياً: سورة النساء (الآية ٥٩): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾.

ذكر العلامة الحلي هذه الآية في مبحث فيما ورد من طريق الجمهور انه نزل في امير المؤمنين عليه السلام من القرآن كشاهد من انه المقصود بأولي الأمر، قال الإمام الصادق عليه السلام حين

سأل عن أولي الأمر في الآية فقال كان والله علي منهم^(٢٦).

وجاء في سنن الدرامي في باب الاقتداء بالعلماء (اخبرنا يعلي ثنا عبد الملك عن عطاء: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ قال: ألوا العلم والفقه، وطاعة الرسول: اتباع الكتاب والسنة)^(٢٧). ومن جملة ما جاء من تفاسير حول هذه الآية والتي تؤكد وتبين من المقصودين بأولي الامر:

مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي (ت ٥٤٨هـ):

إن معنى الآية الكريمة بأنه تعالى اوجب طاعة أولي الامر على الاطلاق كطاعته وطاعة الرسول ﷺ وهو لا يتم الا بعصمه أولي الامر فإن غير المعصوم قد يأمر بمعصية وتحرم طاعته فيها، فلو وجبت ايضا اجتمع الضدان ووجوب طاعته وحرمتها، وان الله تعالى لم يقرن طاعة اولي الامر بطاعته رسوله كما قرن طاعه رسوله بطاعته تعالى، إلا وأولي الأمر فوق الخلق جميعا كما ان الرسول فوق اولي الامر وفوق سائر الخلق، وهذه صفه ائمة الهدى من آل محمد ﷺ الذين ثبتت امامتهم وعصمتهم وانفقت الامة على علو رتبتهم وعدالتهم^(٢٨).

تفسير الرازي (ت ٦٠٦هـ): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.

للفخر الرازي استدلال نصه (ان الله تعالى امر بطاعة اولي الامر على سبيل الجزم في هذه الآية ومن امر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بد وان يكون معصوما عن الخطأ؛ إذ لو لم يكن معصوما عن الخطأ كان بتقدير اقدمه على الخطأ يكون قد امر الله تعالى بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه فهذا يقضي إلى اجتماع الامر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد وانه محال فثبت ان الله تعالى امر بطاعة اولي الامر على سبيل الجزم وثبت ان كل ما امر الله تعالى بطاعته على سبيل الجزم وجب ان يكون معصوما عن الخطأ فثبت قطعا ان اولي الامر المذكور في هذه الآية لا بد وان يكون معصوما)^(٢٩).

وهذا دليل قطعي على احقية الإمام علي عليه السلام في الخلافة بعد رسول الله ﷺ وانه الإمام المعصوم الذي يجب طاعته واتباعه. وبهذا الدليل نحتج على من انكر امامه وخلافه الإمام علي عليه السلام لأنه شهاده واضحه من علمائهم وامهات كتبهم، وهكذا نرى ان الفخر الرازي

مع ما لديه من الاشكالات في مختلف المسائل العلمية قد قبل دلاله هذه الآية على ان اولي الامر يجب ان يكونوا معصومين.

وتبين من خلال التفاسير لهذه الآية المباركة من هم اولي الامر التي تجب طاعتهم، وان معرفتهم وامر الله تعالى باتباعهم دليل على عصمتهم، وان طاعتهم واجبه واتباعهم وطاعتهم من طاعة الله تعالى والرسول صلى الله عليه وسلم وقد وافقت التفاسير لما جاء به العلامة رضوان الله تعالى عليه من شاهد في هذه الآية على عصمة امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام وبالتالي وجوب امامته.

ثالثاً: سورة الأنبياء (الآية ١٠١-١٠٢):

﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ * لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾. ذكر العلامة هذه الآية معقبا عنها بحديث عن النعمان بن بشير: ان عليا عليه السلام تلاها ليلة وقال: انا منهم. واقيمت الصلاة. فقام وهو يقول: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ (٣٠).

وأشار الشيخ المظفر في دلائل الصدق في دلاله الآية بقوله: ان بشارة شخص معين بنيل الموعود، والامن من الوعيد تقتضي مع علمه بالبشارة عصمته، أو قريبا منها، فيكون امير المؤمنين عليه السلام هو المعصوم، أو الفاضل على غيره ويكون هو الإمام (٣١). ومن التفاسير في هذه الآية:

مجمع البيان للطبرسي (ت٥٤٨هـ):

﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾ أي: الموعدة بالجنة. وقيل: الحسنى السعادة، عن ابن زيد. وكأنه يذهب إلى الكلمة بأنه سيسعد أو إلى العدة لهم على طاعتهم فأثت الحسنى ﴿أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ أي: يكونون بحيث لا يسمعون صوتها الذي يحس ﴿وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ﴾ من نعيم الجنة وملاذها (٣٢).

- ضياء الفرقان محمد تقي نقوي (ت١٢٨٩هـ):

﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾ أي سبق في علمنا الازلي حسن اعتقادهم واعمالهم فهم

عن العذاب مبعدون، وهذا مما لا اشكال فيه بل هو الحق الحقيقة بالاتباع لا ما لفقوه في تفاسيرهم من الاستثناء وغيره هذا ما ظهر لنا في تفسير الآية والله اعلم بالمراد. ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ الحسيس الصوت أي لا يسمعون صوتها الذي يحس من حركة الاجرام والمراد به صوت جهنم لان فيها زفير وشهيق أو صوت النار فيها وقوله ﴿فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾ فالشهوة طلب النفس للذة ونقيض الشهوة تكره النفس فالغذاء تشتهي والدواء تنكره والمقصود انهم في الجنة وفيها ما تشتهي الانفس وتلد الاعين وفي قوله: ﴿خَالِدُونَ﴾ إشارة إلى دوام اللذة وبقائها^(٣٣).

نلاحظ من خلال التفاسير ان الطبرسي والنقوي رحمهم الله لم يشيروا إلى العصمة في تفسير هذه الآية، لكن الشيخ المظفر اوضح الدلالة واتم المعنى والله تعالى اعلم.

رابعا: سورة الاعراف (الآية ٤٤): ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: هو علي عليه السلام^(٣٤). هذا ما جاء في كشف اليقين ومن التفاسير لهذه الآية المباركة:

- تفسير جوامع الجامع للطبرسي (ت ٥٤٨هـ): ﴿أَنْ﴾ في قوله: ﴿أَنْ قَدْ وَجَدْنَا﴾ يحتمل ان تكون مخففة من الثقيلة وان تكون مفسرة، وكذلك ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ وانما قالوا لهم ذلك ابتهاجا واغتيابا بحالهم وشماتة بأصحاب النار ولتكن هذه الحكاية لطفًا لمن سمعها وكذلك قول المؤذن بينهم: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ وقيل: هو مالك خازن النار يأمره الله تعالى بذلك فينادي نداء يسمع اهل الجنة واهل النار. وروي عن علي عليه السلام انه قال: انا ذلك المؤذن^(٣٥).

- تفسير الرازي (ت ٦٠٦هـ): ان قوله تعالى ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ﴾ ففيه مسالتان: المسألة الاولى: معنى التأذين في اللغة النداء والتصويت بالأعلام، والاذان للصلاة لإعلام بها وبوقتها، وقالوا في ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ نادى مناد اسمع الفريقين. قال ابن عباس: وذلك المؤذن من الملائكة وهو صاحب الصور. المسألة الثانية: قوله ﴿بَيْنَهُمْ﴾ يحتمل ان يكون ظرفا لقوله ﴿فَأَذَّنَ﴾ والتقدير ان المؤذن اوقع ذلك الاذن بينهم، وفي وسطهم ويحتمل ان يكون صفة

(٣٧٦) الشاهد القرآني على عصمة الإمام علي عليه السلام في كتاب كشف اليقين

لقوله: ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ والتقدير: ان مؤذنا من بينهم اذن بذلك الاذان، والاول اولي والله اعلم^(٣٦).

الخاتمة وأهم النتائج:-

الحمد لله لا اله الا الله اقرارا بربوبيته وسبحان الله خضوعا لعظمته ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، الحمد لله الذي بتوفيق منه تم هذا البحث، ويمكن تلخيص البحث بما يلي:

نلاحظ ان الرازي ذهب إلى القول الاول مع ما اتضح له في المسألة الثانية من البراهين، ومن خلال ما بينه الرازي في المسألة الثانية وما اوضحته كتب التفسير ان الاصح هو الثاني وان هذا المؤذن من اهل الجنة، وان المتبع للآيات التي خصت اهل الجنة واهل الاعراف الذين يشفعون، وما اشارت اليه الروايات ان الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام هو المؤذن والشفيع يوم القيامة وان مثل هكذا منزله من الشرف لا يحصل عليها الا من كان معصوما، والله تعالى اهلهم. فقد اتضح من خلال ما تقدم معنى العصمة ووجوبه وان الله تعالى هو من يعلمها ويحددها وليس للبشر دخلا في ذلك، وتعد العصمة من الشروط الاساسية التي يجب توفرها في الشخص للوصول إلى مرتبة الإمامة، وان الآيات التي جاءت صريحة وموضحة لمعنى العصمة ومن هم المعصومون الذين يجب اتباعهم، واوضحت كتب التفسير عصمة الإمام علي عليه السلام وان الآيات خاصة برسول الله صلى الله عليه وآله واهل بيته عليه السلام وان الإمام علي عليه السلام هو اول المعصومين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وبهذا الاثبات تكون الإمامة بعد النبي محمد صلى الله عليه وآله له يقينا.

وان من اهم نتائج البحث التي تم الوصول اليها في كشف اليقين:

١. ان العصمة شرط اساسي في الإمام والخليفة ولا تصح امامه احد بدونه.
٢. ثبوت عصمة الإمام علي عليه السلام وذلك من خلال الآيات القرآنية.
٣. عدم شرعية كل من ادعى أو شغل منصب الخلافة؛ لفقدهم شرط العصمة.
٤. العصمة خاصة فقط بالنبي صلى الله عليه وآله واهل البيت عليه السلام.
٥. ان العصمة والإمامة من الامور التي يتم تعيينها من قبل الله عز وجل فقط.

هوامش البحث ومصادره

- القرآن الكريم

- (١) الإمامة، الشهيد مرتضى مطهري، ترجمة جواد علي كسار، سلسلة اصول الدين، دار الخوراء للطباعة والنشر، ص ١٠١.
- (٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣-١٠٤.
- (٣) ينظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الخواجة نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ت ٦٧٢هـ)، شرح الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الشهير بالعلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ)، نشر مؤسسة الا علمي للمطبوعات بيروت لبنان، ط ١، ص ٣٤٠ و ٣٤٣.
- (٤) دراسات في العصمة، احمد حسين شريف وحسن يوسفیان، ترجمة قاسم كعبي، نشر دار الولاء، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، ص ٢٨.
- (٥) لسان العرب، ابن منصور، ج ١٢، ص ٤٠٣ و ٤٠٥.
- (٦) تاج العروس، لمحي الدين ابن الفيض، ج ٨، ص ٣٩٩.
- (٧) سورة المائدة، الآية ٦٧.
- (٨) سورة ال عمران، الآية ١٠٣.
- (٩) تصحيح اعتقادات الإمامية، للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم ابي عبد الله الكعبي البغدادي (ت ٤٣١هـ)، تحقيق حسين دركاهي، نشر دار المفيد للطباعة والتوزيع لبنان - بيروت، ط ٢، ص ١٢٨.
- (١٠) سورة الدخان، الآية ٣٢.
- (١١) سورة ص، الآية ٤٧.
- (١٢) ينظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: للخواجة نصير الطوسي، ص ٣٤٠.
- (١٣) تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل، الخواجة نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ)، دار الاضواء بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٤٣٠-٤٣١.
- (١٤) تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل، الخواجة نصير الدين الطوسي، ص ٤٣٠-٤٣١.
- (١٥) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلبي، تحقيق وتعليق، الشيخ حسن زاده الاملي، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ص ٤٩١.
- (١٦) سورة النساء، الآية ٥٩.
- (١٧) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلبي، ص ٤٩١-٤٩٣.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٤٩١-٤٩٣.
- (١٩) سورة الكهف، الآية ١١٠.
- (٢٠) كشف اليقين في فضائل امير المؤمنين، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي (ت ٧٢٦هـ)، مطبعة نكارش طهران، ط ٢، ص ٤٢١ و ٤٢٦ و ٤٠٥ و ٣٨٢.

- (٢١) ينظر، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد المحسن، نشر دار هجر للطباعة، ج ١٩، ص ١٠١
- (٢٢) ينظر: مسند الإمام الباقر أبي جعفر محمد بن علي d، جمعة ورتبة الشيخ عزيز الله العطاردي، ج ١، ص ٣٨٢. وغاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام، السيد هاشم البحراني (ت ١١٠٧هـ)، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة - قم، ط ١، ١٤٢٩هـ، ج ١، ص ٣٦٤. وينابيع المودة، للشيخ سلمان بن شيخ إبراهيم المعروف بخواجه كلان ابن شيخ محمد المشتهر به بابا خواجه الحسيني البلخي القندوري الحنفي (ت ١٢٧٠هـ - وقيل ١٢٩٤هـ)، صححه وعلق عليه علاء الدين الاعلمي، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ج ١-٣، ص ١٢٥
- (٢٣) التبيان في تفسير القرآن، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق أحمد حبيب العاملي، نشر دار إحياء التراث العربي، م ٨، ص ٣٣٩.
- (٢٤) التبيان في تفسير القرآن، للطوسي، ج ٨، ص ٣٤٠.
- (٢٥) ينظر: ارشاد القلوب المنجي من عمل به من أليم العقاب، الحسن بن أبي الحسن محمد الدليمي (من أعلام القرن الثامن)، تحقيق السيد هاشم الميلاني، نشر دار الاسوة للطباعة والنشر، طهران - إيران، ج ١، ص ٢٥٩
- (٢٦) كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين، للعلامة الحلبي، ص ٣٩٦
- (٢٧) سنن الدرامي، عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ)، حقق نصه وأخرج أحاديثه فواز أحمد زمللي وخالد السبع العلمي، نشر قديمي كتب خاتمة مقابل أرام باغ - كراچي، ج ١، ص ٨٣
- (٢٨) مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام أبي علي الفضل ابن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، نشر دار المرتضى بيروت، ط ١، ٢٠٠٦هـ، ج ٣، ص ٩٦
- (٢٩) تفسير الفخر الرازي، للأمام محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر الشهير بخطيب الري، (ت ٦٠٦هـ)، نشر دار الفكر، ط ٣، ج ١٠، ص ١٤٤
- (٣٠) كشف اليقين، للعلامة الحلبي، ص ٣٨٢
- (٣١) دلائل الصدق لنهج الحق، إيه الله الشيخ محمد حسين المظفر (ت ١٣٧٥هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت d لأحياء التراث، ط ١ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ، قم - إيران، ج ٥، ص ٢٦٥
- (٣٢) مجمع البيان، للطبرسي، ج ٧، ص ٨٥
- (٣٣) ضياء الفرقان في تفسير القرآن، محمد تقي نقوي قائي نادر الكتب الإسلامية طهران، ط ١، ج ١١، ص ٤٩٤
- (٣٤) ينظر: كشف اليقين، للعلامة الحلبي، ص ٣٨٤
- (٣٥) ينظر: جوامع الجامع، للطبرسي، ج ١، ص ٦٥٧ - ٦٥٨. وروي في معاني الأخبار، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، قدم له العلامة الجليل السيد محمد مهدي السيد حسن الخراسان، منشورات الطبعة الحيدرية في النجف الأشرف، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ج ١، ص ٥٧
- (٣٦) ينظر: تفسير الرازي، ج ١٤، ص ٨٥.